الخلافُ النَّحويُّ عندَ ردوسي زاده في كتابه إيضاح الكافية

م. م. محمَّد عدنان سعود

Mohammed saud250@gmail.com.

الملخَّص

ناقشَ المؤلفُ ردوسي زادة العديدَ من المسائلِ الخلافيَّةِ في المسائل النَّحوِية، عارضَا آراءَ العلماءِ، مبديا رأيه رفضا أو قبولا أو ترجيحا بينها، ومن الأمثلة التي ذكرها، مسألة جواز مجيء الحال جامدة، وحكم فعل الأمر (معرب أم مبني)، والعطف على اسم "إنَّ" بالرَّفع قبل مجيء الخبر، ومسألة ضمير الفصل، وتقديم التَّمييز على عامله الفعل، وإلحاق الألف بصفة الاسم المندوب، وحكم الاسم الواقع بعد "غير وسوى وسواء"، والعطف على معمولي عاملين مختلفين، ووجوب إضافة اسم الفاعل معنويًّا، وتقدير "إن" الشرطية في مواطن مختلفة، وقد وافق المؤلف في بعض الأحيان البصريين، وفي أحيان أخرى الكوفيين، مع إبداء رأيه الخاص في بعض المسائل. كما نقلَ عن البصريِّينَ والكوفيينَ، ووافق في بعض الأحيان الجمهورَ، وفي أحيان أخرى خالفهم، فكتاب ردوسي زاده يعكس الخلافات النَّحويَّة بين المدارس النَّحويَّة، ويقدِّم تحليلًا مفصَّلاً لآراء العلماء مع إبداء رأي المؤلف في العديد من المسائل الخلافيَّة.

الكلمات المفتاحية: الخلاف/ ردوسي زاده/ إيضاح الكافية.

The Grammatical Disagreement in Radusi Zadeh's Book "Idah al-Kafiyah"

Author: Muhammad Adnan Saud
Ministry of Education/Anbar Governorate Education Directorate

Abstract
The author Radusi Zadeh's discusses many controversial issues in grammar, and presents the opinions of scholars while expressing his opinion of rejection or acceptance. Examples he mentioned include: the issue of the permissibility of the adverb being rigid. The ruling on the imperative verb (inflected or inflected), the conjunction of the nominative noun "inna إنَ" before the predicate comes, the issue of the disjunctive pronoun, prioritizing the distinction over its agent, the verb, appending the "alif" to the attribute of the delegated noun, and the ruling on the situated noun after "gir, غير, and siwa سوى". The conjunction of two different agents, the necessity of adding the active participle morally, and the evaluation of the conditional "إنَ" in different contexts. The author sometimes agreed with the Basrans, and at other times the Kufans, while expressing his own opinion on some issues. As it was reported from the Basrans and Kufans. He also quoted from the Basrans and Kufans, and sometimes the public agreed with them, and at other times he disagreed with them. Radousizadeh's book reflects the grammatical differences between the grammatical schools, and provides a detailed analysis of the opinions of the scholars while expressing the author's opinion on many controversial issues.
Keywords: Disagreement, Radusi Zadeh, Idah al-Kafiyah

بسم الله الرَّحمنِ الرَّحيمِ

المقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ، وأفضل الصَّلاة والتَّسليم على سيِّد الأولينَ والآخرينَ، وعلى آلِ بيته وأصحابه الطيبينَ الطاهرينَ، أمَّا بعدُ.

فقد أعرضت كثيرٌ من الدِّراسات اللغويَّة والنَّحويَّة عن تناول المغمورينَ من النحاة، وتسليط الضوء على جهودهم، ولا ذنب لهم سوى أنَّهم جاءوا في زمان ما ترك الأولُ فيه شيئا للآخر، فتنوسيت جهودهم وإسهاماتهم في الدرس النحوي واللغوي؛ فارتأينا من باب الإنصاف كشفَ جهودهم وإسهاماتهم في تراثهم المجيد، وكان من هؤلاء العلماء ردوسي زادة، وقد آثرت تناول موضوعة الخلاف النحوي في كتابه، لذا جاء البحث في مقدمة وقسمين وخاتمة، فكان القسم الأول تعريفا بالمؤلف، ثمَّ ماهيَّة الخلاف، والمدارس النحوية وخصائصها، متناولا لأهم مدرستين نحويتين لعظم خطرهما في الدرس النحوي والخلاف فيه، وهما مدرستا البصرة والكوفة. أما القسم الثاني فكان في الخلاف النحوي في كتاب إيضاح الكافية، وهو موضوع دراستنا وسبب اجتماعنا، مشتملا على: موافقته للجمهور عند الخلاف، وموافقته للبصريين عند الخلاف، نقله عن البصريين على الخلاف، نقله عن الكوفيين على الخلاف، عارضا في كل ذلك لجملة من المسائل التي تناولها كتاب المؤلف، ومتتبعا لها بالدراسة والشرح والتبيين. ثم خاتمة جاءت بأهم النتائج المتحققة من البحث، يليها ثبتٌ بالمصادر والمراجع التي استند عليها هذا البحث.

القسم الأول:

أولا: التَّعريف بالمؤلِّف "ردوسي زادة"

قبل الحديث عن الخلاف النَّحويّ في كتاب إيضاح الكافية لا بدَّ من تعريف موجز ب-ـ-ردوسي زاده- صاحب الكتاب، فهو محمد بن عبد الله المدرس الرومي الحنفي المعروف بـ(ردوسي زادهـ)، كان فاضلاً مُتقِناً للأدب من أهل القلم، عَمِل قاضياً ومدرِّساً في إسطنبول، ومن آثاره: كتاب إيضاح الكافية الَّتي شرح فيها كتاب الكافية لابن الحاجب، كما ترجم كتباً إلى التُّركيَّة، حيث كان له ترجمة لكتاب الخراج للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب الإمام أبي حنيفة، وترجمة لكتاب وفيات الأعيان لابن خلكان أبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر، وهو كتاب مطبوع، كما له ترجمة لكتاب عجائب المخلوقات، وله شرح القصائد من ديوان العرفي وغير ذلك، توفي سنة 1113هـ (البغدادي، 1333هـ، ج1/ ص315).

ثانيا: ماهيَّةُ الخلافِ:

الخلافُ لغةً: من "خلف"، وإنَّ الخاءَ واللَّامَ والفاءَ أصلٌ لمجيءِ شيءٍ بعدَ شيءٍ يقومُ مقامَهُ، والثَّاني: خلافُ قدَّامٍ، والثَّالث: التَّغيُّرُ، ومنهُ قولُنا: اختلفَ النَّاسُ في كذا، والنَّاسُ خلْفةٌ بمعنى: مختلفونَ (ينظر: ابن فارس، 1979م، ج2/ ص210- 213)، والخلاف هو مضمون هذا المعنى لا يخرج عنه؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم يُنَحِّي قولَ صاحبهِ، ويُقِيمُ نفسَهُ مقامَ الَّذي نَحَّاهُ. واصطلاحًا: هو منازعةٌ تجري بينَ المتعارضينَ لتحقيقِ حقٍّ أو لإبطالِ

باطلٍ (ينظر: الشريف الجرجاني، 1983م، ص101)؛ أو هو منازعةٌ تجري بينَ المتعارضينَ لتحقيقِ جوازِ إبطالِ باطلٍ (المناوي، 1990م، ص158)، ولعلَّ بداية ظهور الخلاف النحوي جليًّا كان مع بداية تكوُّن المدارس النَّحويَّة.

ثالثا: المدارس النَّحويَّة وخصائصها:

أ. المدارس النحوية: عندَ ذكرِ كلمةِ الخلافِ في النَّحوِ تتبادرُ إلى الأذهانِ مدرستا البصرةِ والكوفةِ؛ لدورهما في نشأةِ النَّحوِ، ولاسيَّما البصريَّةُ، إذْ بذلَ أصحابُ المدرستينِ في مشافهةِ أعراب بوادي الجزيرةِ جهدًا عظيمًا؛ حفاظًا على كلامِ اللهِ المنزَّهِ من التَّحريف، ولا سيما بعد تفشِّي اللَّحن على الألسنةِ، وهو ما يمكنُ عدُّهُ باعثًا دينيًّا لوضع النحوِ، وهناك باعثٌ قوميٌّ هو اعتزاز العربِ بلغتِهم، هذا الاعتزازُ الذي جعلَهم يخشونَ عليها من الفسادِ حينَ اختلطوا بالأعاجمِ، فحرصوا على رسمِ أوضاعِها؛ خوفًا عليها من الفناءِ والذَّوبانِ في اللُّغاتِ الأعجميَّةِ، ثمَّ إنَّ الشُّعوبَ المستعربةَ أحسَّتِ الحاجةَ الشَّديدةَ لمن يرسمُ لها أوضاعَ العربيَّةِ في إعرابِها وتصريفِها حتَّى تحسنَ النُّطقَ بأساليبِها نطقًا سليمًا، وهذه الأسباب مجتمعةً دفعتْ إلى التَّفكيرِ في وضعِ النَّحوِ، فضلًا عن رُقيّ العقلِ العربيّ ونموّ طاقتِهِ الذِّهنيَّةِ نموًّا أعدَّهُ للنُّهوضِ برصدِ الظَّواهرِ اللُّغويَّةِ، وتسجيلِ الرُّسومِ النَّحويَّةِ تسجيلًا تطَّردُ فيه القواعدُ، وتنتظمُ الأقيسةُ انتظامًا، كذا كان لنزولِ القرآنِ بلهجاتِ العربِ المختلفةِ أدَّى إلى نشأةِ الخلافِ في مسائلِ النَّحوِ المتشعِّبةِ؛ وذلكَ لاعتمادِ العلماءِ على المسموعِ من كلامِهم الَّذي كانَ بلهجاتٍ مختلفةٍ، ذلك الخلافُ الذي استمرَّ إلى أواخرِ القرنِ الثَّالثِ الهجريّ(ينظر: النجار، 2001م، ج1/ ص7).

وبناءً على ما تقدَّمَ، فلا غرابةَ في نشوءِ خلافٍ بينَ أصحابِ المدرستينِ ولا سيَّما إذا علمنا أنَّ بينَ البصريينَ والكوفيينَ تعصُّبًا قبليًّا، استحالَ فيما بعدُ إلى تعصُّبٍ سياسيٍّ، ثمَّ علميٍّ.

ب: خصائص المدارس النَّحويَّة:

1. خصائصُ مدرسةِ البصرة:

تميَّزت المدرسة البصريَّة بخصائص ميَّزتها عن غيرِها منها: أنَّها كانتْ تهتمُّ بـ"المادَّة العلميَّة"، فقد كانَ البصريونَ يعتمدونَ في منهجِهم على سلامةِ اللسانِ وفصاحتِهِ؛ إذْ وُجِدوا أنَّهم كانوا لا يعتمدونَ إلَّا على لغاتِ القبائلِ المعترفِ بأصالتِها، أمثال: "أسد وقيس" وغيرهم ممَّن قطنوا الجزيرةَ العربيَّةَ (ينظر: ابن جني، ج1/ ص413) فضلًا عن حرصهم هذا دفعَهُمْ إلى التَّطوافِ في جزيرةِ العربِ؛ لعدمِ قناعتِهم بما بينَ أظهرهم من رواةٍ، فالخليلُ ويونسُ وأبو عبيدةَ والأصمعيُّ كانوا يخرجونَ لتلقُّفِ اللُّغةِ من أفواهِ أهلِ تلكَ القبائلِ البعيدةِ من أطرافِ الجزيرةِ المحافظةِ على سلامةِ لغتِها، من جُفاةِ الأعرابِ(ينظر: الطنطاوي، 2005م، ص106). كذا كان من خصائصها الأخذُ بالكثيرِ الفائضِ من المسموعِ، الذي يسلمُ للاطمئنانِ إليه؛ لذلك وافقَ العلماءُ رأيَ سيبويهِ بل احترموهُ، وذلك في إلحاقِهِ فعولةً بفعيلةٍ في النَّسبِ، بحذفِ حرفِ المدِّ وقلبِ الحركةِ فتحةً اعتمادًا على سماعِهِ في النَّسبِ إلى "شنوءة": "شنئيًّا"، وعدمِ سماعِ ما يخالفُهُ نسبًا من هذهِ الزِّنةِ، وقيلَ في رأي سيبويهِ: "فصارَ أصلًا يُقاسُ عليهِ"، تلكَ حالةُ البصريينَ الأوائلِ، فهم بذلكَ خطُّوا المسارَ الذي ترسَّمه من جاءَ بعدَهم (ينظر: الطنطاوي، 2005م، ص 105-106).

كما استقوا مادَّتَهم العلميَّةَ من مصدرينِ هما: القرآنُ الكريمُ والشِّعرُ. وأمَّا عن عصورِ الاحتجاج فكان منْ عصرِ ما قبلَ الإسلامِ إلى منتصفِ

القرنِ الثَّاني الهجريّ، أي إلى زمنِ إبراهيمَ بنِ هرمةَ (ينظر: الذهبي، 2006، ج6/ ص361)، وعلى ما تقدَّمَ فمادَّةُ البصريينَ الَّتي اعتمدوها هي القرآنُ، ثمَّ كلام العرب منذُ عصرِ ما قبلَ الإسلامِ مرورًا بالعصرِ الإسلاميّ شعرًا ونثرًا. كذا ردَّ البصريونَ بعضَ القراءاتِ الَّتي خالفتْ أقيستَهم، فقد ردُّوا الكثيرَ من الرِّواياتِ الشِّعريَّةِ، من ذلك اعتراضُ ابنِ أبي إسحاقَ على قولهم:

وعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أو مُجَلَّفُ

(ينظر: ديوان الفرزدق، 1987م، ج2/ ص26).

وإنَّما اعترضَهُ؛ لرفعِهِ قافيةَ البيتِ بعدَ أنْ كانَ حقُّها النَّصبَ؛ لأنَّها معطوفةٌ (ينظر: شوقي ضيف، 23).

2. خصائصُ مدرسةِ الكوفةِ:

إنَّ النَّحوَ الكوفيَّ ما هو إلَّا امتدادٌ للمدرسةِ البصريَّة، وإنَّ من سماتها أنَّها لم تتوقفْ عندَ ما ينطق به أهل البوادي، بل تعدَّتْهُ وصولًا إلى ما ينطقُ به أصحابُ المدنِ من أهلِ الحضرِ، الَّذينَ هم في نظرِ البصريينَ قد يكونُ اللحنُ أفسدَ ألسنتهم هذا من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى كان من سماتها أيضًا عدم التَّوقُّف عند الشَّائعِ المطَّردِ، بل توسَّعت في مجالِ النَّحوِ وصولًا إلى الأَخذِ بالشَّاذِّ والنَّادرِ من لغاتِ العربِ، تلكَ اللغةُ التي لم يكنِ الخليلُ وسيبويهِ يولونَها قدراً؛ وذلك لحزمِهم وتشدُّدِهم في أخذِهم بالمسموعِ عن العربِ (ينظر: شوقي ضيف، 175).

كما أنَّ من سماتِ المدرسةِ الكوفيَّةِ الأخذَ بالقراءاتِ بصورةٍ عامَّةٍ، تلكَ القراءاتُ المرويَّةُ عن الرَّسولِ ﷺ، بغضِّ النَّظرِ عن متواترِها وهي السَّبعُ، وغيرِ متواترِها، فهم يرونَ أنَّ جميعَ القراءاتِ صحيحةٌ، لذلكَ توسَّعوا بها في قواعدِ النَّحوِ والصَّرفِ، والجديرُ بالذِّكرِ أنَّ سيبويهِ والخليلَ لم يُضَعِّفا من القراءةِ، بل قالَ سيبويهِ: إنَّ القراءةَ سُنَّةٌ، إشارة منهُ إلى عدمِ التَّعرُّضِ لها

بتصويبٍ أو تخطئةٍ، ودليلُ ذلكَ أنَّ سيبويهِ احتفظَ في كتابِهِ بمادَّةٍ ليستْ بالقليلةِ من الأشعارِ والأقوالِ الشَّاذَّةِ على أقيستِهِ، يريدُ أنْ ينصَّ على أنَّها جرتْ على ألسنةِ بعضِ الأعرابِ الفصحاءِ، ولكنَّها لا تجري على القواعدِ (ينظر: شوقي ضيف، 175).

القسم الثاني:
الخلاف النَّحويُّ في إيضاح الكافية:

إنَّ المطَّلعَ على كتابِ إيضاح الكافية لـ"ردوسي زاده" يجد فيه كثيرًا من المسائل الخلافية، فهو كسائر الكتب النحوية التي لا تكادُ تخلو من هذه المسائل، وكانت شغل الباحثين في مجال اللغة على وجه العموم، والنحو على وجه الخصوص، ففي كتابه كثير من المسائل الخلافيَّة التي ناقشها عن طريق عرض آراء العلماء فيها، مع إبداء رأيه بالرَّفض أو القبول، فالخلافُ في علم النَّحو قائم على أساس اختلاف العلماء في المسائل التي فيها أكثر من وجه، والخلاف النَّحويُّ جزءٌ من اللغة العربيَّة نفسها؛ وذلك لغناها بتلك المفردات والجمل والقواعد والقراءات القرآنيَّة وأقوال العرب نظمًا ونثرًا، وما تحتمله من وجوه ومن الأمثلة التي جاءت في كتاب ردوسي زاده:

موافقته الجمهور عند الخلاف:

ومن مواطنِ موافقتهِ للمؤلف قولُهُ: قال الجمهورُ من شروط صحَّةِ الحالِ الاشتقاقُ، وتكلَّفوا بتأويل الجامدِ بالمشتَّق في مواضعَ كثيرةٍ، وقال ابنُ الحاجبِ ردًّا لهم: وكلُّ ما دَلَّ على هيئةٍ -أي صفةٍ- سواء كانَ ذلك الدَّالُ مشتقًا أو جامدًا صحَّ أنْ يقعَ حالًا من غيرِ تأويلٍ، ومن أمثلته على هذا قولُهم: هذا بُسْرًا أطيبُ منهُ رُطَبًا، ففي المثال السَّابقِ "بُسْرًا" حالٌ من "هذا"

و"رُطَبًا" حالٌ من "الضَّمير" المجرورِ بـ"منه" مع كونهما جامدين (ينظر: ردوسي زادة، ص 34). وعلى ما سبقَ فردوسي زاده يتفقُ مع ابن الحاجب في جواز مجيء الحال جامدة وعدم تكلُّف تأويله، وهذا ما يوحي به كلامه.

موافقته للبصريينَ عند الخلاف:

وافقَ المؤلفُ البصريينَ في حكمُ فعلِ الأمرِ أهو معربٌ أم مبنيٌّ؟ فهو بحسبِ الصُّورةِ حكم المضارعِ المجزومِ في إسكانِ الصَّحيحِ وسقوطِ نونِ الإعرابِ وحرف العلَّة، وأمَّا حكمُ آخرِهِ فبحسب حقيقة الوقف والبناء على السُّكونِ وهو مذهبُ البصريينَ (ينظر: ردوسي زادة، ص87)، الذينَ احتجُّوا بقولِهم: إنَّ الأصلَ في الأفعالِ أنْ تكونَ مبنيةً، والأصلُ في البناءِ أنْ يكونَ على السُّكونِ، وإنَّما أُعربَ ما أُعربَ من الأفعال أو بُنيَ منها على فتحةٍ لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهةَ بوجهٍ ما بينَ فعل الأمرِ والأسماءِ، فكانَ باقيًا على أصلهِ في البناءِ. ومنهم من قالَ: إنَّ الدليلَ على أنَّهُ مبنيٌّ إجماعنا على أنَّ ما كان على وزن فعالِ من أسماء الأفعال نحو: "نزالِ، وتراكِ" هو مبنيٌّ؛ لأنَّهُ نابَ عن فعلِ الأمرِ، فنزالِ نابَ عن انزلْ، وتراكِ نابَ عن اتركْ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيًّا وإلا لما بني ما ناب مَنَابَهُ (ينظر: الأنباري، 2003م، ج2/ ص430).

أمَّا الكوفيُّونَ فقد ذهبُوا إلى أنَّهُ معربٌ مجزومٌ بلامٍ مقدَّرةٍ، فإنْ كانَ بعده -أي بعد حرف المضارعة- حرفٌ ساكنٌ وليسَ المضارع برباعيٍّ زدتَ همزةَ وصلٍ مضمومةً، وإنْ كانَ بعدَ الحرفِ السَّاكنِ ضمَّةٌ ومكسورة فيما سواهُ، أي فيما سوى لفظٍ فيه بعد السَّاكنِ ضمَّة نحو: "اقْتُلْ، مثال لما كانَ فيه بعد السَّاكن ضمَّةٌ، و"اضْرِبْ"، مثالٌ لما كانَ فيه بعد السَّاكنِ كسرةٌ، و"اعْلَمْ" مثالٌ لما كان فيه بعدَ السَّاكنِ فتحةٌ، واحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا: إنَّهُ معربٌ مجزومٌ؛ لأنَّ الأصل في الأمر للمواجهِ في نحو: "افعل"، والمرادُ منه

"لتفعل"، وذلك كقولهم في الأمر للغائب: "ليفعل"، فهو عندهم محمولٌ على النَّهي المعربِ المجزومِ، فقيسَ الأمرُ على النَّهي نحو: "افعل" على "لا تفعلْ"؛ لأنَّ الأمرَ ضدُّ النَّهي، وهم يحملونَ الشَّيءَ على ضدِّهِ كما يحملونَهُ على نظيرهِ، فكما أنَّ فعلَ النَّهي معربٌ مجزومٌ، فكذلك فعلُ الأمرِ(ينظر: الأنباري، 2003م، ج2/ ص430)، واستدلُّوا بقوله تعالى: چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں چ(سورة يونس، من الآية 58) على قراءةِ من قرأَ بالتَّاء من أئمَّةِ القُرَّاءِ (ينظر: الأنباري، 2003م، ج2/ ص430) والذي سلَّمَ له الشَّارحُ هو مذهب البصريينَ، الذي اختارَهُ ابنُ الحاجبِ، فالمؤلفُ يوافقُ صاحبَ كتابهِ الذي مالَ إلىرأي الجمهورِ، القائلينَ إنَّ فعل الأمر مبنيٌّ لا مجزومٌ.

ومن تلكَ المواقفِ العطفُ على اسمِ "إنَّ" بالرَّفع قبلَ مجيءِ الخبر، فالبصريُّونَ اشترطوا في العطف على اسم إنَّ المكسورة بالرَّفعِ مُضيّ الخبر، والمعنى ذكرُ خبرها قبلَ المعطوفِ لفظاً نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، أو تقديرًا مثل: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمٌ؛ لأنَّ التَّقدير: إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو قائمٌ، ولا يلزم أنْ يكونَ الخبرُ "قائمان" فلا يجوز العطف بالرفع ولا يُقالُ: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان، سواء كان اسم "إنَّ" معرباً كما مثَّلنا، أو مبنيًّا كقولنا: إنَّك وزيدٌ ذاهبان، فكون اسم إنَّ مبنيًا لا يقتضي جواز العطفِ على محلِّ اسم إنَّ قبلَ مضيّ الخبرِ عند جمهور البصريين، خلافًا للكوفيينَ الذينَ لا يشترطونَ في صحَّة هذا مضيَّ الخبرِ (ينظر: ردوسي زادة، ص 98، والأنباري، 2003م، ج1/ ص151).

أمَّا دليلُ الكوفيينَ على ما أقرُّوا في هذه المسألةِ فقوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِؤُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحاً فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ) (سورة المائدة، الآية 69)، ووجهُ الدَّليلِ عطفُ "الصابئون" على موضع "إنَّ" مع اسمها قبل تمام الخبر؛ وهو

قوله: (إنَّ الذينَ آمنوا). وكذا جاء في كلام العربِ: إنَّكَ وزيدٌ ذاهبان، حيث عطفوا "زيد" على اسم "إنَّ" المبني؛ وهو الكاف، وهذا قول أورده سيبويهِ في كتابه. فهذا دليلُهم من النَّقلِ، أمَّا دليلُهم من القياس فهو: حملهم "إنَّ" قياسًا في جواز العطفِ على الموضع قبلَ تمامِ الخبرِ قياسًا على "لا" نحو: "لا رجلَ وامرأةٌ أفضلُ منك"، فهم يحملونَها على "لا"؛ لأنَّها بمنزلتِها، وإنْ كانتْ "إنَّ" للإثبات ولا للنَّفي؛ فالقياسُ لديهم حملُ الشَّيءِ على ضدِّهِ كما يُحْمَل على نظيرهِ. كما أنَّ الإجماع حاصل على أنَّهُ يجوزُ العطفُ على الاسم بعد تمامِ الخبرِ، فكذلك قبلَ تمامِ الخبرِ؛ إذْ لا فرقَ بينَهما عندَ الكوفيينَ (ينظر: الأنباري، 2003م، ج1/ ص 151- 152).

وفي مسألتنا هذه اختارَ المؤلفُ ما اختارهُ ابنُ الحاجبِ، وهو اختيارُ البصريينَ، فالمؤلفُ يردُّ على الكوفيينَ صراحةً ويوافقُ البصريينَ، فهو يرى أنَّهم أصحابُ الحجَّةِ الأقوى لقولهِ: "ولكون اسم "إنَّ" مبنيًّا لا يقتضي جوازَ العطفِ على محلِّ اسم "إنَّ" قبلَ مضيِّ الخبرِ" (ينظر: ردوسي زادة، ص 98- 99).

ومن تلكَ المواقفِ ما أيَّدَ فيهِ اختيارَ الخليلِ الفراهيديّ في حكم ضميرِ الفصلِ، ذلك الضَّميرُ الذي لا محلَّ له من الإعرابِ عند الخليل، لقولهِ: ولا محلَّ لضميرِ الفصلِ من الإعرابِ عند الخليل؛ لاعتبارهِ حرفًا على صيغةِ الضَّميرِ هذا عندَ الخليلِ، علمًا أنَّهُ عند بعضِ العربِ هو مبتدأ وما بعدَهُ خبرُهُ، ومثالُهُ: زيدٌ هو قائمٌ، مثالاً للمذكرِ، وهندٌ هي قائمةٌ، للمؤنَّثِ (ينظر: ردوسي زادة، ص 57، والأستراباذي، 1978م، ج2/ ص456).

نقله عن البصريين على الخلاف:

يوافقُ المؤلفُ في بعض الأحيانِ البصريينَ على الأكثر، ويخطئ بعضًا منهم على قلَّة؛ إنْ كانَ يرى أنَّ في مخالفتهِ لبعضهم صوابًا، فالمؤلِّفُ لم

ينقلْ ما اتَّفقوا عليه فحسب، وإنَّما نقل عنهم ما اتفقوا عليه، وما لم يتَّفقوا، وممَّا نُقِلَ عنهم على خلافٍ، مسألةُ تقدُّمِ التَّمييزِ على عاملهِ الفعلِ، فهو يرى أنَّ التمييزَ لا يتقدَّمُ على عاملهِ الفعلِ كما هو الحال في منع تقدُّمه على ما ليسَ بفعلٍ، وهو بهذا يختلفُ مع المازنيّ والمبرّدِ، فالتَّمييزُ عندهما يتقدَّمُ الفعلَ (ينظر: ردوسي زادة، ص37، والمبرد، ج4/ ص422، وابن السراج، 1988م، ج1/ ص281).

ومن موافقاته للبصريّينَ منعُ إلحاقِ الألفِ بصفة الاسم المندوبِ، نحو: وازيدُ الطَّويلاهُ، وإنَّما كانَ حقُّ ذلك الألفِ أنْ يُلحقَ بالاسمِ الموصوفِ لا بصفتِهِ، مثل: وازيداهُ الطَّويل، خلافًا ليونسَ الَّذي أجازَ لحاقَ الألفِ بآخرِ الصِّفةِ كما في المثالِ الأول (ينظر: ردوسي زادة، 27- 28).

نقله عن العلماء عند الخلاف:

ومن نقلِ المؤلفِ عن البصريينَ ما نقلُهُ عن سيبويهِ في باب المستثنى، وهو أنَّ حكمَ الاسمِ الواقعِ بعدَ "غير وسوى وسواء" مجرورٌ بالإضافةِ تقولُ: جاءني القومُ غيرَ زيدٍ، وسوى زيدٍ، وسواءَ زيدٍ، أمَّا حكمُ الاسمِ التالي لـ"حاشا"، ففي الأكثرِ حكمُهُ كحكمِ سابقيهِ على الأعمِّ الأغلبِ، فقد حملَ سيبويهِ وتابعَهُ في ذلك المؤلِّفُ "حاشا" على "غير، وسوى، وسواء"؛ لكونِها حرفَ جرٍّ في أكثرِ استعمالاتِها. كما نقلَ عن بعضهم -وهم الكوفيُّون والمبرّد من البصريين (ينظر: العكبري، 1995م، ج1/ 309)- النَّصبَ بها؛ أي: بـ"حاشا"، بعدِّها من الأفعال المتعديةِ إلى مفعولٍ، إلَّا أنَّ فاعلَها مضمرٌ (ينظر: ردوسي زادة، ص39). فـ"حاشا" عند سيبويه هي حرف جرٍّ، وهي ممَّا جاءَ من الحروفِ محمولًا على "إلَّا" في بابِ الاستثناءِ: "حاشا"، والاسمُ بعدَها يكونُ مجرورًا بها، كما ذكرَ أنَّ بعضَ العربِ تقولُ: ما أتاني القومُ خلا عبدِ اللهِ، فيجعل "خلا" بمنزلة حاشا؛ أي: جارَّة لما بعدها، فإذا دخلتْ "ما"

عليها نحو قولنا: "ما خلا" فليسَ فيه إلَّا النَّصبُ؛ لأنَّ "ما" اسمٌ ولا يكونُ صلتُها إلَّا الفعلَ، وهي "ما" التي في قولك: أَفعلْ ما فعلتَ. وحكى أبو عثمانَ المازنيُّ نقلاً عن أحدهم: قال: سمعتُ أعرابيًا يقول: اللهمَّ اغفرْ لي ولمن سَمِعَ حاشا الشَّيطانَ وأبا الأصبع، فنصب بـ"حاشا"(ينظر: ابن السراج، 1988م، ج1/ ص288).

نقله عن الكوفيين عند الخلاف:

وممَّا نقلَهُ عن الكوفيينَ قولُ الفراءِ في العطفِ على معمولي عاملينِ مختلفينِ، فالفراءُ يُجيزُ ذلك خلافًا للجمهور الذين قالوا بالمنع، لقول المؤلفِ: لم يَجُزْ عند الجمهورِ خلافًا للفراءِ، الذي يجيز مثل هكذا عطف مطلقًا، إلَّا في حال تقديم الاسم المجرور حيث يُجيز الجمهور العطفَ، خلافًا لسيبويهِ الذي يرى المنعَ سواءٌ تقدَّمَ المجرورُ أم تأخَّرَ، ومثالنا على هذا الخلاف: في الدارِ زيدٌ والحجرةِ عمرٌو، فسيبويهِ يحملُها على حذف الجارِّ، والتَّقديرُ الكائن لديه: وفي الحجرة عمرو، وأمَّا على رأي الجمهور فـ "الحجرة" معطوفة على "الدار"، والعامل في "الدار" لفظة "في"، و"عمرو" معطوف على "زيد"، والعامل فيه الابتداء، والمجرور متقدّم على المرفوع في المعطوف والمعطوف عليه (ينظر: ردوسي زادة، ص51، والملك المؤيد، 2000م، ج1/ ص231). أمَّا على تقدير الفراء ومن وافقَهُ -منهم الأخفشُ والكسائيُّ والزَّجَّاجُ- فهو من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين (ينظر: الأنصاري، 1985م، ج2/ ص632). فمن قال بمنع العطف في هذه الحالة حجتُهُ في ذلك أنَّ العاطفَ حرفٌ ضعيفٌ لا ينوبُ عن عاملين، وقد ذكرَ صاحبُ كتابِ المغني ما يخالفُ هذا الرأيَ لقولهِ: "والحقُّ جوازُ العطفِ على معمولي عاملينِ في نحو: في الدار زيدٌ، والحجرة عمرو"(ينظر: الأنصاري، 1985م، ج2/ ص488). وفي هذه المسألة يوافقُ

المؤلفُ ابنَ الحاجب مخالفًا الفرَّاءَ ومن تابعه، وإنْ لم يرد عليه صراحةً؛ لأنَّ المؤلفَ يوافقُ ابنَ الحاجبِ الَّذي يميلُ دائمًا إلى رأي الجمهور، أمَّا عن ذكره رأي الفراء، فهو لم يكنْ عامدًا إليه، وإنَّما هو تأييدٌ لرأي صاحب كتابهِ -ابن الحاجب-، كما أنَّ من سماتِ منهج المؤلف أنَّه كانَ لا يعمدُ إلى تخطئةِ أحدٍ إلَّا إذا تيقَّنَ عينَ اليقينِ من صوابِ اختيارهِ.

وممَّا جاءَ في كتابهِ نقلًا عن العلماء الكوفيينَ إيرادُهُ قولًا للكسائيّ عند حديثه عن مسألة وجوب إضافة اسم الفاعل معنويًّا في نحو: زيدٌ ضاربُ عمرٍو أمسِ، فقد ذكرَ المؤلفُ رأيَ الكسائيّ في هذه المسألة، وهو أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يجبُ إضافتُهُ إلى مفعوله معنويًّا، بل يجوز عنده أنْ يكونَ المذكورُ بعده منصوبًا على المفعوليَّة أو على تقديرِ إضافتِهِ إضافة لفظيَّة؛ لأنَّها عنْدَهُ من قبيلِ إضافةِ الصفةِ إلى معمولها، فإنْ كان له -أي لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي- معمولٌ آخرُ غير ما أُضيفَ إليهِ اسم الفاعل فانتصابهُ بفعلٍ مقدَّرٍ لا باسم الفاعل، نحو: زيدٌ مُعطي عمرٍو درهمًا أمسِ؛ أي: أعطاهُ. فالكسائي بهذا يخالفُ من قال بوجوب الإضافةِ في مثل: زيدٌ ضاربُ عمرٍو أمسِ؛ وذلك لأنَّ شبهَ الإجماعِ حاصلٌ على أنَّ من شروط إعمال اسم الفاعل عمل الفعل أنْ يدلَّ على الحال أو الاستقبال دونِ الماضي، أمَّا الكسائي فقد ذهبَ إلى أنَّ اسم الفاعل يعملُ سواءٌ كانَ بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وهذا سبب الخلاف (ينظر: ردوسي زادة، ص75، والأستراباذي، 1978م، ج3/ ص416، والأنصاري، 1383هـ، ج1/ ص254).

وممَّا جاءَ في كتابهِ القولُ بتقدير "إن" الشرطية في مواطن منها: تقديرُها في الكلامِ بعدَ الأمرِ نحو: زُرْني أُكرمْكَ، وبعد النَّهي نحو: لا تفعلِ الشَّرَّ يكنْ خيرًا لك، وكذلكَ بعدَ الاستفهامِ مثل: هلْ عندَكم ماء أشربهُ؟، والتَّمنِّي

نحو: ليتَ لي مالاً أنفقه، والعرض مثل: ألا تنزل تُصبْ خيرًا، فـ"إنْ" تقدَّرُ في المواضعِ السَّابقةِ إذا قصدنا السَّببيةَ؛ أي: كون الأمر وأخواته اللَّاتي ذكرنا سببًا لمضمون الفعلِ (ينظر: ردوسي زادة، 86).

وموطنُ شاهدِنا أنَّ المؤلفَ نقل قولًا للكسائيّ خالفَ فيه الجمهورَ، تعقيبًا لما بيَّنَّا؛ وهو إيراد المؤلف قولًا عن ابن الحاجب من أنَّه يجوز أنْ يُقال: "أسلِمْ تدخل الجنة" بالجزم لأنَّ التَّقدير: إنْ تُسلمْ تدخلِ الجنَّةَ، وكذلك: "لا تكفرْ تدخلِ الجنَّةَ" وتقديره: إنْ لا تكفر تدخل الجنة، فالمؤلفُ يوافقُ الجمهورَ وابنَ الحاجبِ في جواز هذا التعبير الذي تُقدَّر فيه "إن" الشرطية لوجود قصد السَّببيَّة، إذ إنَّ الإسلامَ سببٌ في دخولِ الجنَّةِ، وتركُ الكفرِ من موجباتِ دخولِ الجنَّةِ؛ أي: هو سببٌ في دخولِها. (ينظر: ردوسي زادة، ص87).

على عكسِ: "لا تكفرْ تدخلِ النَّارَ"، فهو ممتنعٌ عندَ الجمهورِ خلافًا للكسائيّ، الذي أجازَ التَّركيبَ الأخيرَ، وإنَّما منعَ الجمهورُ هذا التَّركيبَ؛ لأنَّ تقديرَ الكلامِ عندهم: "إنْ لا تكفرْ" بتقديرِ الشَّرطِ منفيًا على وفقِ اللفظ، وهذا فاسدٌ، وهو ما لم يمتنعْ عندَ الكسائيّ؛ لأنَّهُ قد أجازَ الإثباتَ في الشَّرط بعد النَّهي، بقرينة ترتب المسبب، فالتَّقديرَ عنده: إنْ تكفرْ تدخلِ النَّارَ. (ينظر: ردوسي زادة، ص87).

الخاتمة

يُظهر كتاب "إيضاح الكافية" لردوسي زاده ثراءً ملحوظا في تناول المسائل الخلافية النحوية، ما يجعله مرآة عاكسة للمناهج والأدلة التي استند إليها النحويون عبر العصور. وقد تمحور هذا القسم حول تحليل مواقف المؤلف من هذه الخلافات، فتبين منها:

أولاً: الانحياز الواضح لمنهج البصريين: حيث مال المؤلف في جلِّ مسائل الخلاف إلى تبني آراء البصريين، متأثرا في ذلك بصاحب المتن (ابن الحاجب)، وهو ما تجلى في مسائل جواز مجيء الحال جامدة، وبناء فعل الأمر، ومنع العطف على اسم "إنَّ" قبل مجيء الخبر. وقد حرص على تدعيم موقفه بالأدلة النقلية من القرآن والشعر، والمنطقية القائمة على القياس والأصول النحوية المتعارف عليها.

ثانيًا: الموازنة والانتقائية في النقل: على الرغم من ميله للبصريين، لم يكن المؤلف منغلقا على آراء المذاهب الأخرى، بل نقل بأمانة عن الكوفيين وعلماء آخرين، وعرض أدلتهم بقوة ووضوح، كما في مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين، وإضافة اسم الفاعل، وتقدير "إنْ" الشرطية. وهذا يدل على سعة اطلاعه ورغبته في تقديم صورة متكاملة للخلاف.

ثالثًا: الاستقلالية في الترجيح: لم يكن نقل المؤلف مجرد سرد تاريخي للآراء، بل كان مقترنًا بموقف نقدي واضح؛ حيث لم يتردد في تخطئة بعض البصريين أنفسهم إذا ثبت لديه ضعف رأيهم، كما في مسألة تقديم التمييز على عامله، ما يشير إلى منهجية موضوعية تقوم على وزن الأدلة وليس الانتماء المذهبي لمدرسة معينة فحسب.

رابعًا: منهجية واضحة في العرض: اتبع المؤلف أسلوبا منهجيا في تناول الخلاف، فكان يعرض المسألة، ويذكر آراء العلماء فيها مع أدلتهم، ثم يبدي رأيه مدعما بالحجة، منسجما في الغالب مع ترجيحات ابن الحاجب، ما يعزز قيمة الكتاب كشرح متمم وموضح لمتن الكافية.

وفي الختام، يمكن القول إن كتاب "إيضاح الكافية" لردوسي زاده ليس مجرد شرح تقليدي، بل هو إضافة قيمة لتاريخ النحو العربي، تبرز مهارة

المؤلف في الجمع بين النقل الأمين للمذاهب النحوية، والتحليل النقدي، والترجيح المستند إلى الدليل، ما يجعله مصدرًا مهمًا لفهم تطور الفكر النحوي والخلافات التي شكّلت قواعده.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد بن السري النحوي (ت316هـ)، 1408هـ - 1988م، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسسة الرسالة.

2. ابن تاج العارفين محمد عبد الرؤوف بن علي الحدادي (ت1031هـ)، 1410هـ -1990م، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: عبد الخالق ثروت، ط1/ القاهرة، عالم الكتب.

3. ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي (ت392هـ)، الخصائص، ط4/ القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

4. ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت395هـ)، 1399هـ -1979م، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر.

5. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين (ت761هـ)، 1383هـ، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11/ القاهرة.

6. ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله، جمال الدين (ت761هـ)، 1985م، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6/ دمشق، دار الفكر.

7. أبو البركات الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت577هـ)، 1424هـ - 2003م، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط1/ بيروت، المكتبة العصرية.

8. الأستراباذي رضي الدين الأستراباذي، 1398هـ- 1978م، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس،

9. بروسه لي محمد طاهر، 1333هـ، عثمانلي مؤلفلري، استانبول.

10. البغدادي، إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (ت1399هـ)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، بيروت، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة بإستانبول، دار إحياء التراث العربي، (د. ط، ت).

11. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ)، 1427هـ - 2006م، سير أعلام النبلاء، تحقيق: محمد الشبراوي، القاهرة، دار الحديث.

12. ردوسي زاده، محمد بن عبد الله الرومي المدرس (ت1113هـ)، إيضاح الكافية، مخطوط في مكتبة عارف حكمت، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

13. الشريف الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت816هـ)، 1403هـ -1983م، كتاب التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، ط1/ بيروت، دار الكتب العلمية.

14. ضيف، شوقي ضيف أحمد شوقي عبد السلام ضيف، المدارس النحوية، ط1/ مصر، دار المعارف.

15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي، 2005م -1426هـ، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، ط1/ القاهرة، مكتبة إحياء التراث الإسلامي،

16. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين البغدادي (ت616هـ)، 1416هـ- 1995م، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، ط1/ دمشق، دار الفكر.

17. الفرزدق، همام بن غَالب بن صعصعة، 1407هـ - 1987م، ديوان الفرزدق، تحقيق وشرح: علي فاعور، ط1/ بيروت، دار الكتب العلمية.

18. المبرَّد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب، (د. ط، ت).

19. الملك المؤيد أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود (ت732هـ)، 2000م، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، بيروت، المكتبة العصرية.

20. النجار، محمد عبد العزيز النجار، 1422هـ - 2001م، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ط1/ بيروت، مؤسسة الرسالة.

Sources and References

The Holy Qur'an.

.1 Ibn al-Sarrāj, Abū Bakr Muḥammad ibn al-Sarī al-Naḥwī (d. 316 AH). (1988). *Al-Uṣūl fī al-Naḥw* [The Foundations of Grammar]. (ʿAbd al-Ḥusayn al-Fatlī, Ed.). Beirut: Mu'assasat al-Risālah.

.2 Ibn Tāj al-ʿĀrifīn, Muḥammad ʿAbd al-Ra'ūf ibn ʿAlī al-Ḥaddādī (d. 1031 AH). (1990). *Al-Tawqīf ʿalā Muhimmāt al-Taʿārīf* [Instruction on Important Definitions]. (ʿAbd al-Khāliq Tharwat, Ed., 1st ed.). Cairo: ʿĀlam al-Kutub.

.3 Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ ʿUthmān al-Mawṣilī (d. 392 AH). *Al-Khaṣā'iṣ* [The Characteristics]. (4th ed.). Cairo: Al-Hay'ah al-Miṣriyyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb.

.4 Ibn Hishām al-Anṣārī. (1963 CE/1383 AH). *Sharḥ Qaṭr al-Nadā wa-Ball al-Ṣadā* [Explanation of 'Qatr al-Nada']. (Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Ed., 11th ed.). Cairo.
.5 Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn ʿAbd Allāh ibn Yūsuf (d. 761 AH). (1985). *Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb* [The Intelligent's Guide, Dispensing with Other Grammatical Books]. (Māzin al-Mubārak & Muḥammad ʿAlī Ḥamd Allāh, Eds., 6th ed.). Damascus: Dār al-Fikr.
.6 Abū al-Barakāt al-Anbārī, Kamāl al-Dīn ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad (d. 577 AH). (2003/1424 AH). *Al-Inṣāf fī Masā'il al-Khilāf bayn al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn* [The Arbitration of Disputes Between Basran and Kufan Grammarians]. (1st ed.). Beirut: Al-Maktabah al-'Aṣriyyah.
.7 Aḥmad ibn Fāris ibn Zakariyyā al-Qazwīnī (d. 395 AH). (1979/1399 AH). *Maqāyīs al-Lughah* [The Standards of Language]. (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, Ed.). Beirut: Dār al-Fikr.
.8 Ismāʿīl Bāshā al-Baghdādī (d. 1399 AH). *Hadiyyat al-ʿĀrifīn: Asmā' al-Mu'allifīn wa-Āthār al-Muṣannifīn* [The Gift of the Cognoscenti: Names of Authors and Their Works]. Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī. (No edition, date, or editor listed in original.(
.9 Bursalı Mehmed Tahir (1333 AH). *'Osmânlı Müellifleri* [Ottoman Authors]. Istanbul.
.10 Al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān (d. 748 AH). (2006/1427 AH). *Siyar A'lām al-Nubalā'* [The Lives of Noble Figures]. (Muḥammad al-Shubrawī, Ed.). Cairo: Dār al-Ḥadīth.
.11 Rodosizâde, Muḥammad ibn ʿAbd Allāh al-Rūmī al-Mudarris (d. 1113 AH). *Īḍāḥ al-Kāfiyah* [The Clarification of al-Kafiyah]. Manuscript held at the 'Ārif Ḥikmet Library, Medina, Kingdom of Saudi Arabia.
.12 Raḍī al-Dīn al-Astarābādhī. (1978/1398 AH). *Sharḥ al-Raḍī ʿalā al-Kāfiyah* [Al-Raḍī's Commentary on al-Kafiyah]. (Yūsuf Ḥasan ʿUmar, Ed.). University of Qāryūnis.

.13 Al-Sharīf al-Jurjānī, ʿAlī ibn Muḥammad (d. 816 AH). (1983/1403 AH). *Kitāb al-Taʿrīfāt* [The Book of Definitions]. (Checked and corrected by a group of scholars, 1st ed.). Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.
.14 Shawqī Ḍayf, Aḥmad. *Al-Madāris al-Naḥwiyyah* [The Schools of Grammar]. (1st ed.). Egypt: Dār al-Maʿārif.
.15 Al-‘Ukbarī, Abū al-Baqā’ ʿAbd Allāh ibn al-Ḥusayn al-Baghdādī (d. 616 AH). (1995/1416 AH). *Al-Lubāb fī ʿIlal al-Binā’ wa-al-Iʿrāb* [The Core: On the Reasons for Inflection and Declension]. (ʿAbd al-Ilāh al-Nabbāh, Ed., 1st ed.). Damascus: Dār al-Fikr.
.16 Al-Mubarrad, Abū al-‘Abbās Muḥammad ibn Yazīd (d. 285 AH). *Al-Muqtaḍab* [The Compendium]. (Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ‘Uḍaymah, Ed.). Beirut: ‘Ālam al-Kutub. (No edition or date listed in original.(
.17 Muḥammad al-Ṭanṭāwī. (2005/1426 AH). *Nash’at al-Naḥw wa-Tārīkh Ashhar al-Nuḥāh* [The Genesis of Grammar and the History of its Most Famous Scholars]. (ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad Ismāʿīl, Ed., 1st ed.). Cairo: Maktabat Iḥyā’ al-Turāth al-Islāmī.
.18 Muḥammad ʿAbd al-‘Azīz al-Najjār. (2001/1422 AH). *Ḍiyā’ al-Sālik ilā Awḍaḥ al-Masālik* [The Illumination for the Seeker to the Clearest Paths]. (1st ed.). Beirut: Mu’assasat al-Risālah.
.19 Al-Malik al-Mu’ayyad, Abū al-Fidā’ Ismāʿīl ibn ʿAlī (d. 732 AH). (2000). *Al-Kunnāsh fī Fannay al-Naḥw wa-al-Ṣarf* [The Handbook on the Two Arts of Syntax and Morphology]. (Riyāḍ ibn Ḥasan al-Khawwām, Ed.). Beirut: Al-Maktabah al-‘Aṣriyyah.
.20 Hammām ibn Ghālib ibn Ṣaʿṣaʿah (al-Farazdaq). (1987/1407 AH). *Dīwān al-Farazdaq* [The Anthology of al-Farazdaq]. (Explained and edited by ʿAlī Fāʿūr, 1st ed.). Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmiyyah.